

على هامش اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج

الملا: الكويت ملتزمة بقرارات «أوبك بلس» لضمان أمن الإمدادات في السوق



وزير النفط بدر الملا

ترأس نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط الدكتور بدر الملا، وفد الكويت المشارك في الاجتماع السابع والأربعون للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج (JMMC)، والذي عقد أمس الأول الأربعاء الموافق 1 فبراير 2023، وقد ضم الوفد محافظ الكويت لدى منظمة أوبك محمد الشطي والممثل الوطني لدولة الكويت لدى منظمة أوبك الشيخ/عبد الله صباح سالم الحمود

وقد أشاد الملا بقرار مجموعة أوبك بلس الاستمرار باتفاق خفض الإنتاج، ويستمر العمل بهذا الاتفاق حتى نهاية عام 2023، ويدعم هذا القرار توازن واستقرار السوق.

وذكر أن الكويت ملتزمة تماما بالقرارات التي تتخذها مجموعة أوبك بلس والتي تضمن أمن الإمدادات في السوق.

وأوضح بأن مجموعة أوبك بلس تتابع بشكل وثيق معطيات السوق النفطية والبيانات الاقتصادية العالمية ما فيه مصلحه استقرار السوق.

وكان أعضاء اللجنة قد استعرضوا بيانات إنتاج النفط الخام لشهري نوفمبر وديسمبر 2022 ولاحظوا مطابقتها مع منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والدول غير الأعضاء فيها لإعلان التعاون.

ودعا أعضاء اللجنة بحسب البيان جميع الدول المشاركة الى تحقيق الامتثال الكامل والالتزام بآلية التعويض.

ومن المقرر ان يعقد الاجتماع المقبل للجنة مراقبة سوق النفط المشتركة ال(48) في ال3 من أبريل المقبل.

على جانب آخر بحث وزير النفط مع الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول (أوبك) علي بن سبت سبل تعزيز التعاون العربي المشترك لاسيما في مجالات الطاقة. كما اطلع الملا خلال زيارته لمقر المنظمة على أهم نشاطات الأمانة العامة ل(أوبك) خلال الثلاث سنوات الأخيرة كما تم استعراض المواضيع المتعلقة بقطاع الطاقة التي تحتاج إلى متابعة خلال الفترة القادمة من أجل تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها المنظمة. وذكر البيان أن الوزير الملا قام بجولة في مقر المنظمات العربية ومكتبة منظمة أوبك ومكتبة الصندوق العربي للاطلاع على ما تحتويه من دوريات ومراجع وكثت ذات العلاقة بالطاقة وغيرها.

تقلص بالتداولات الأسبوعية مع تسجيل مكاسب سوقية بـ 110 مليون دينار

مؤشرات البورصة تواصل التباين.. و«العام» يرتفع 22.9 نقطة



أداء أسبوعي متباين للبورصة

الرئيسي 50 حمراء، إذ انخفض 0.71 % تعادل 40.57 نقطة، ليختتم التعاملات بمستوى 5708.56 نقطة.

وسجلت القيمة السوقية للأسهم بنهاية تعاملات أمس 46.948 مليار دولار، مقابل 46.838 مليار دينار نهاية الأسبوع السابق، بنمو 0.23 % أو 110 مليون دينار.

وخلال الأسبوع الجاري، ارتفع 7 قطاعات على رأسها التكنولوجيا بـ 3.16 %، بينما تراجع 6 قطاعات جاء الطاقة في مقدمتها بـ 4.18 %.

وعلى مستوى التداولات فقد تقلصت بنحو جماعي، إذ بلغت الكميات 625.26 مليون سهم، مقارنة بـ 1.03 مليار سهم في الأسبوع الماضي، بتراجع 39.34 %.

وبلغت قيم التداول في الأسبوع الحالي 195.96 مليون دينار، بتراجع 28.29 % عن مستواها في الأسبوع السابق البالغ 273.25 مليون سهم.

وانخفض حجم الصفقات المنفذ بنحو 20.56 % عند 41.37 ألف صفقة، علماً بأنها كانت تبلغ 52.08 ألف صفقة.

جاء «أعيان» المرتفع 4.29 % على رأس الكميات بـ 16.11 مليون سهم، بينما تقدم «بيتك» السيولة بقيمة 6.55 مليون دينار، بارتفاع 0.36 %.

الإداء الأسبوعي تباين أداء المؤشرات الرئيسية للبورصة الكويت خلال تعاملات الأسبوع الحالي، وسط تقلص بالتداولات، مع تسجيل مكاسب سوقية بـ 110 مليون دينار (361.35 مليون دولار). ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.58 %

وبلغت قيمة التداول في تلك الأثناء 33.55 مليون دينار، وزعت على 112.17 مليون سهم، بتنفيذ 7.09 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة نمو 10 قطاعات على رأسها التكنولوجيا بـ 2.51 %، بينما تراجع 3 قطاعات بتقدمها الرعاية الصحية بنحو 4.09 %.

وتصدر سهم «تحصيلات» القائمة الخضراء بـ 10 %، بينما جاء «التقدم» الأكثر انخفاضاً بـ 13.64 %، وبشان الأنتشط تداولاً؛

تباينت المؤشرات الرئيسية للبورصة في ختام تعاملات أمس الخميس؛ تزامناً مع نمو 10 قطاعات يتقدمها التكنولوجيا.

وشهدت الجلسة ارتفاع مؤشرها العام 22.9 نقطة ليلعب مستوى 7330.29 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0.31 % في المئة.

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 6.3 نقطة ليلعب مستوى 5620.73 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0.11 % في المئة من خلال تداول 59.11 مليون سهم عبر صفقة نقدية بقيمة 7.5 مليون دينار (نحو 22.7 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 29.6 نقطة ليلعب مستوى 8160.04 نقطة بنسبة الارتفاع بلغت 0.36 % في المئة من خلال تداول 53 مليون سهم عبر صفقة بقيمة 26 مليون دينار (نحو 78.7 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 1.09 نقطة ليلعب مستوى 5708.56 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0.02 % في المئة من خلال تداول 44.2 مليون سهم عبر 1607 صفقات نقدية بقيمة 5.7 مليون دينار (نحو 17.2 مليون

الرياح الفصلية لـ«الخليج» ترتفع.. وتوصية بتوزيع نقدي ومجاني



بنك الخليج

ارتفعت أرباح بنك الخليج خلال الربع الرابع من العام الماضي 2022 بنسبة 10.1 % على أساس سنوي، مع توصية بتوزيع نقدي وأسهم مجانية.

ووفق بيان لبورصة الكويت، أمس الخميس، سجل بنك الخليج في ثلاثة أشهر المنتهية 31 ديسمبر الماضي أرباحاً بقيمة 16.08 مليون دينار، مقابل 14.61 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من 2021.

وقفزت أرباح البنك خلال عام 2022 بنسبة 46.8 % لتسجل نحو 61.8 مليون دينار، مقارنة بأرباح بقيمة 42.11 مليون دينار خلال عام 2021. وعزا البيان الزيادة في صافي الربح في العام الماضي مقارنة بالعام السابق له بشكل أساسي إلى انخفاض

المخصصات وخسائر انخفاض القيمة بـ 17.6 مليون دينار، وارتفاع الإيرادات التشغيلية 11 مليون دينار، يقابلها زيادة في المصروفات التشغيلية بقيمة 8 ملايين دينار.

وأعلن البنك موافقة بنك الكويت المركزي توزيع أرباح نقدية بنسبة 10 % من القيمة الاسمية للسهم الواحد بواقع 10 فلووس لكل سهم وإجمالي يقدر بـ 32.01 مليون دينار، وكذلك توزيع أسهم منحة بنسبة 5 % تمثل 5 فلووس لكل سهم، وبقيمة 16 مليون دينار.

يُشار إلى أن أرباح بنك الخليج ارتفعت في الربع الثالث من 2022 بنسبة 40.7 % لتسجل 15.43 مليون دينار، مقابل 10.97 مليون دينار في الربع الثالث من 2021.

«سفن» توقع عقداً بـ 2.6 مليون دينار مع «الداخلية»

وقعت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن عقداً مع وزارة الداخلية الكويتية لتنفيذ أعمال بقيمة 2.60 مليون دينار؛ لمدة 24 شهراً.

وحسب بيان لبورصة الكويت، أمس الخميس؛ فإن العقد خاص بمشروع إصلاح وصيانة وتوريد وتركيب قطع الغيار اللازمة للدوريات البحرية العائدة للإدارة العامة لخفر السواحل.

وتوقعت «سفن» تحقيق أرباح تشغيلية سوف يتم إدراجها ضمن البيانات المالية لها من عام 2023 حتى عام 2024.

وسجلت «سفن» ربحاً في تسعة الأشهر الأولى من العام الماضي بقيمة 3.20 مليون دينار، مقارنة بـ 4.14 مليون دينار ربح الفترة نفسها من عام 2021، بتراجع سنوي 22.55 %.

أرباح «وربة» تتراجع 46 في المئة خلال الربع الرابع



بنك وربة

مليون دينار، مقابل ربح بقيمة 6.76 مليون دينار خلال الفترة نفسها من 2021.

وارتفعت أرباح البنك في عام 2022 بنسبة 20.8 % لتسجل 19.29 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 15.96 مليون دينار خلال العام السابق له.

وعزا بيان للبنك الارتفاع في صافي الربح للسنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2022، بالمقارنة بتغيرتها بشكل رئيسي إلى انخفاض مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان، وقد قابل ذلك انخفاض في صافي إيرادات الاستثمار.

وأعلن البنك موافقة بنك الكويت المركزي على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 3 % من القيمة الاسمية للسهم بواقع 3 فلووس لكل سهم، وأسهم منحة مجانية بواقع 3 % من رأس المال المصدر والمدفوع من 2021.

بواقع 3 أسهم لكل 100 سهم.

يُشار إلى أن أرباح بنك وربة ارتفعت بنسبة 70 % في التسعة الأشهر الأولى من العام 2022 لتسجل 15.6 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 9.2 مليون دينار خلال الفترة نفسها من 2021.